

**اتجاهات الزوجات الأردنيات**

**نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة**

**الشرعية للنزلاء المحكومين من وجهة نظرهن**

اعداد:

**أ / ولاء يوسف الحجازين**

طالبة دكتوراه في قسم علم الاجتماع - تخصص علم الجريمة /

جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

**أ.د / حسين طه المحادين**

أستاذ علم الاجتماع، عميد كلية العلوم الاجتماعية،

جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلاء  
المحكومين من وجهة نظرهن

---

## اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية

للنزلاء المحكومين من وجهة نظرهن

ولاء يوسف الحجازين<sup>١</sup>،\*، حسين طه المحادين<sup>١</sup>

قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

\*البريد الإلكتروني للمؤلف الرئيسي: karamalbader2021@gmail.com

### الملخص:

هدفت الدراسة التعرف على اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري والنفسي لأسر المساجين في المراكز الإصلاحية في المجتمع الأردني. والتعرف على اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني والتعرف على معوقات تطبيقها. اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات والتي تم التأكد من صدقها وثباتها، وتكون مجتمع الدراسة من النساء المتزوجات من المجتمع الأردني من محافظة الكرك، والبالغ عددهن الإجمالي نحو (٦٥٥٠٠) امرأة واستخدمت الدراسة لاختيار أفراد عينة الدراسة أسلوب العينة الحصصية من مجتمع الدراسة، حيث تكونت العينة الدراسية بشكلها النهائي من (١٦٠٢) امرأة، وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS. أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى الكلي لاتجاهات الزوجات من عينة الدراسة نحو مساهمة تفعيل

## اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلاء المحكومين من وجهة نظرهن

قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين قد جاءت بمستوى مرتفع، بمتوسط حسابي (٣.٨٢٦) وأظهرت نتائج الدراسة أن المستوى الكلي لاتجاهات الزوجات من عينة الدراسة نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين قد جاءت بمستوى مرتفع، بمتوسط حسابي (٣.٩٩٥)، وبينت النتائج أن من أهم وسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل تتمثل في نشر الوعي المجتمعي بأهمية تطبيق الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وأحكامها القانونية والشرعية ضمن المنظومة القيمية للمجتمع الاردني، وبينت النتائج أن من أهم معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل تتمثل في ضعف اهتمام مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام بالتوعية بأهمية تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المراكز الإصلاحية ودورها في الإصلاح والتأهيل. وأوصت الدراسة بناءً على نتائجها بزيادة اهتمام مراكز الإصلاح والتأهيل بتسهيل تطبيق الخلوة الشرعية وتهيئة أماكن مناسبة لعقدتها، وإحاطة إجراءات تطبيق الخلوة الشرعية بالسرية التامة.

**الكلمات المفتاحية:** الخلوة الشرعية، الاتجاهات، نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، الزوجات الأردنيات.

## The Attitudes Of The Jordanian Wives Towards The Necessity Of Activating The Law Of Legal Seclusion Among Convicted Inmates From The Wives' Perspective

Wala' Al-Hijazeen\*<sup>١</sup>, Prof. Hussein Al-Mahadeen<sup>١</sup>

<sup>١</sup>department of Sociology, Criminology, faculty of social sciences, Mu'tah University, Jordan.

\*Corresponding author E-mail: karamalbader2021@gmail.com

### Abstract:

This study aimed at identifying the attitudes of the Jordanian wives concerning the necessity of activating the law of legal seclusion in reform and rehabilitation centers in achieving psychological, familial and social security for inmates' families in rehabilitation centers in the Jordanian community as well as identifying the attitudes of the Jordanian wives towards the methods of activating the law of legal seclusion in reform and rehabilitation centers according to the prevalent culture in the Jordanian community and the obstacles of applying that. The study used the social survey approach by sample and the questionnaire was used as the study instrument for data collection; its validity and reliability were verified. The study population consisted of the married wives in the Jordanian community in Al-Karak governorate, with total of (65.500) women. The study sample consisted of (1.602) women and was chosen based on quota sample. SPSS was used for statistical processing of the study data. The results showed that the overall level for the attitudes of the wives concerning the role of legal seclusion in achieving social and familial security among the families of inmates was high, with a mean of (3.826). The results revealed that the

overall level for the attitudes of the wives concerning the role of activating legal seclusion in achieving social and familial security among the families of inmates was high, with a mean of (3.995). The results revealed that the most important methods for activating the law of legal seclusion in reform and rehabilitation centers are represented by disseminating awareness concerning the importance of applying legal seclusion in reform and rehabilitation centers with its legal and legitimate provisions according to value system in the Jordanian community. The results revealed that the most prominent obstacles of activating the law of legal seclusion in reform and rehabilitation centers are represented in the lack of interest of the institutions of the civil society and media in the educating people about the importance of activating the law of legal seclusion in reform centers and its role in reform and rehabilitation. The study recommended the necessity of urging reform and rehabilitation centers to facilitate applying legal seclusion, prepare suitable places for that and ensure confidentiality for the procedures of legal seclusion.

**Keywords:** legal seclusion, attitudes, the inmates of reform and rehabilitation centers. The Jordanian Wives.

مقدمة:

تعد فترة العقوبة التي يقضيها النزلاء المحكومين بعقوبة السجن في مراكز الإصلاح والتأهيل من أخطر الفترات والتجارب التي قد تصادفهم في حياتهم، وذلك لما لتلك التجربة من خبرات مؤلمة وتأثيرات نفسية واجتماعية على النزلاء، والتي تمتد تلك الخبرات والآثار لفترات طويلة حتى إلى ما بعد خروجهم من المراكز الإصلاحية وانقضاء فترة عقوبتهم، إن مرور النزلاء المحكومين بعقوبة السجن في هذه التجربة الاستثنائية يعرضهم لضغوط مختلفة، سواء على الصعيد الأسري أو النفسي أو الاجتماعي، والتي تتطلب من نزلاء المراكز الإصلاحية وأسره استراتيجيات لمواجهة الضغوط والاضطرابات النفسية التي يعانون منها والتي تقتقر في أغلب الأحيان للمساندة والدعم والمؤازرة المجتمعية.

إن الزوج النزلي الذي يقضي عقوبته في المراكز الإصلاحية وزوجته التي تنتظره في الخارج لا يخرجان عن طبيعتهم البشرية، بل هم في أمس الحاجة للدعم الاجتماعي والنفسي وإشباع رغباتهم البيولوجية، وإن عدم تمكينهما من ممارسة حياتهم الطبيعية وتلبية حاجاتهم الجنسية من خلال الخلوة الشرعية سينعكس سلباً على حالتهم النفسية، ولعل ذلك من أهم الأسباب التي قد تؤدي بهما إلى الانحرافات الأخلاقية والسلوكية، والاضطرابات النفسية التي تخلق كثيراً من المشكلات بينهما والتي قد تتطور إلى التفكك الأسري وطلب الطلاق.

إن تمكين نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من ممارسة الخلوة الشرعية يعد عاملاً فاعلاً في تحقيق التوازن النفسي لهم؛ وتقادي الكثير من المشكلات الأسرية والاجتماعية والنفسية التي يعانون منها، ولا يخفى على أحد أن عدم تطبيق الخلوة الشرعية لنزلاء المراكز الإصلاحية وأزواجهم، إذ أن إغفالها أو

## اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلة المحكومين من وجهة نظرهن

إهمالها سببته عليه مشكلات اجتماعية وامنية كثيرة للزوجين، والتي من أهمها انتشار مظاهر التفكك الأسري في المجتمع، والإصابة بالأمراض النفسية والاكئاب والإحباط، وزيادة معدلات الانحراف الجنسي لزوجات المراكز الإصلاحية، بسبب تلبيتهن لحاجاتهن الجنسية بشكل غير شرعي، وكذلك بالنسبة للنزلاء الذين قد يتعرضوا للأمراض الجنسية المترتبة من الممارسات الجنسية الشاذة داخل المراكز الإصلاحية.

وقد أشارت العديد من الدراسات، مثل دراسة (أبو غبوش والوريكات، ٢٠١٧) و دراسة (دريس، ٢٠٠٧) و (طالب، ٢٠٠٢) ودراسة (الجعيد، ٢٠١٦) أن تحقيق الزيارة والخلوة الشرعية لنزلاء المراكز الإصلاحية تحقق الكثير من الفوائد وتمنع العديد من المفسدات في المجتمع، حيث تحافظ على ديمومة العلاقة الزوجية بين نزلاء المراكز الإصلاحية وأزواجهم، فكثير من أرباب الأسر من نزلاء المراكز الإصلاحية الذين يحكم عليهم بالسجن ولاسيما لفترات طويلة تتعرض أسرهم للكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وتتعرض أسرهم للضياع وللتفكك بسبب طلب الزوجات الطلاق، كما أن تمكين النزلاء من ممارسة حقوقه في الخلوة الشرعية يلعب دوراً بارزاً في حفظ النزلاء من أن يصبح عرضة للمشكلات الأخلاقية الناجمة عن بعده عن زوجته لفترات طويلة.

ومن خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظرهن، في إطار الدراسات الاجتماعية التي تركز على الوقاية المجتمعية من الجريمة من خلال الشراكة بين الأجهزة الأمنية وأفراد المجتمع وربطها بالخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الأردني.



## مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يعد إصلاح وتأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وتحقيق عودتهم الى مجتمعهم مواطنين صالحين من الأهداف الرئيسة للسياسات العقابية في الأردن، ومن أجل ذلك لابد من توفير البيئة المناسبة في مراكز الإصلاح والتأهيل لتحقيق هذا الهدف، وأن تتم معاملة النزلاء معاملة إنسانية تحفظ كرامتهم وتحقق لهم حاجاتهم الاجتماعية والنفسية والبيولوجية، وبما يتناسب مع التشريعات الحديثة الخاصة بمعاملة السجناء واعتبار التأهيل والإصلاح الهدف الأساسي للتنفيذ العقابي.

وإدراكا من الجهات الأمنية والقانونية والتشريعية المختصة في الأردن بأهمية الخطوة الشرعية كحق لنزلاء المراكز الإصلاحية وزوجاتهم، وأن مبدأ شخصية العقوبة يقتضي القول بحق النزيل في الخلوة؛ كي لا تتعدى العقوبة إلى شخص الزوج فقد أقر القانون الأردني بحق نزلاء المراكز الإصلاحية في الخلوة الشرعية، ونص على ذلك في المادة رقم "٢٠" من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث أقرت هذه المادة لكل نزيل محكوم عليه بمدة سنة أو أكثر الاختلاء بزوجه الشرعي في مكان في المركز الإصلاحي يخصص لتلك الغاية، بحيث تتوفر في هذا المكان شروط الخلوة الشرعية ووفق التعليمات المعمول له في المركز الإصلاحي والتي يحددها مدير المركز.

وقد جاء ذلك تأسيساً للحفاظ على الأمن الأسري والنفسي لنزلاء المراكز الإصلاحية وأزواجهم وحمايتهم من الانزلاق من الانحرافات الجنسية من خلال تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل للوصول لمجتمع آمن يخلو من الجرائم والأخطار التي تهدد أمنه استقراره، وتعد المملكة الأردنية الهاشمية من الدول الأوائل في المنطقة التي منحت نزلاء المراكز الإصلاحية

## اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلة المحكومين من وجهة نظرهن

حق تطبيق الخلوة الشرعية منذ عام ٢٠١٥م، والتي تتم بسرية كاملة، حيث تحققت خلوة شرعية واحدة في عام ٢٠١٦، وبلغت نحو ٧٦ خلوة شرعية عام ٢٠١٧، والى نحو ٧٣ خلوة عام ٢٠١٨ (مديرية الأمن العام، ٢٠٢٠)، والملاحظ أن عدد الخلوات الشرعية المتحققة مقارنة بأعداد النزلاء المتزوجين في مراكز الإصلاح والتأهيل هي قليلة جداً ولا تتعدا نسبتها عن (٢.٥ %)، وقد يعود ذلك لعدد من العوامل التي من أهمها امتناع النزلاء أنفسهم عن تقديم طلب للحصول على الخلوة الشرعية، بالإضافة للثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الأردني.

وبناءً عليه تكمن مشكلة الدراسة في سعيها لإزالة الغموض المعرفي لاتجاهات الزوجات في المجتمع الأردني نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية من وجهة نظرهن بكل ما تتضمن هذه الاتجاهات من إحساس لديهن بمدى شعور زوجات السجينات وتأثرهن بالوصمة الاجتماعية في الجوانب النفسية والاجتماعية نحو أنفسهن وأسرهن والمجتمع المحلي والوطني الذي يعيشن في كنفه، كما أن عمل الطالبة في الحقل الأمني قد كون لديها ملاحظة دقيقة في ما تشعر به زوجات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من معاناة في أماكن سكنهن وما يعانينه من مشكلات في مجتمع تسوده الثقافة الذكورية .

وتأسيساً على ما تقدم، ونظراً للزيادة في عدد المحكومين بالعقوبات السالبة للحرية بشكل عام في الأردن، ومن خلال التقارير الأمنية، فإن مجموع عدد المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل المحكومين بالسجن لمدة سنة وأكثر ما يزيد عن ٢٥٠٠٠ نزيل، وتبلغ نسبة المتزوجين منهم ما يزيد عن ٤٠ % (مديرية الأمن العام ، ٢٠٢٠). بالإضافة لمحدودية عدد حالات تحقيق الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في ظل الثقافة المجتمعية الراضية لفكرة

الخلوة الشرعية لزوجات نزلاء المراكز الإصلاحية، وامتناع النزلاء أنفسهم عن طلب تحقيق الخلوة الشرعية؛ فقد تمحورت مشكلة الدراسة الحالية في التعرف على اتجاهات الزوجات الأردنيات في محافظة الكرك كأ نموذج للزوجة الأردنية نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري والنفسي لأسر المساجين في المراكز الإصلاحية في المجتمع الأردني، والتعرف على أساليب تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني، والتعرف على معوقات تطبيقها.

واستناداً لما سبق، تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما اتجاهات الزوجات في محافظة الكرك نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين في المراكز الإصلاحية في المجتمع الأردني؟
٢. ما اتجاهات الزوجات في محافظة الكرك نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين في المراكز الإصلاحية في المجتمع الأردني؟
٣. ما اتجاهات الزوجات في محافظة الكرك نحو أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني؟
٤. ما اتجاهات الزوجات في محافظة الكرك نحو معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني؟

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

تتبع الأهمية النظرية للدراسة في أنها:

١. محاولة لتعميق الفهم بموضوع الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وأبعادها المختلفة.

٢. تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها من الدراسات السوسولوجية النادرة وخاصة على المستوى المحلي في الأردن التي تهتم بموضوع الخلوة الشرعية وضرورة تفعيلها في مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث تعاني المكتبات العلمية والأكاديمية المحلية والعربية من نقص لمثل هذه الدراسة رغم أهميتها الكبيرة.

٣. تشكل هذه الدراسة خطوة في طريق دراسات أخرى تبحث في مواضيع أخرى متعلقة تهتم بموضوع الخلوة الشرعية وضرورة تفعيلها في مراكز الإصلاح والتأهيل لم تتعرض لها الدراسة.

٤. تمثل هذه الدراسة محاولة جادة وإضافية لما توصلت إليه الجهود الوطنية، وبعض الجهود الإقليمية بهدف تفعيل الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل، وأهمية تطبيقها، للإفادة منها للتقليل من تأثير العقوبات السالبة للحرية السلبية على النواحي المختلفة للنزلاء في مراكز الإصلاح وزوجاتهم في المجتمع.

٥. كما تظهر أهمية هذه الدراسة من تعرضها إلى إشكالية هامة جداً، وهي توضيح معوقات تفعيل الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل. وخاصة في الوقت الذي تم فيه إصدار قوانين تتضمن عدد من المواد القانونية الخاصة بتطبيق الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل.

## الأهمية التطبيقية:

تتبع الأهمية التطبيقية للدراسة في أنها:

١. تعد محفزاً لتفعيل الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردني، بهدف الحد من الانحرافات السلوكية للنزلاء، والتقليل من حدة المشكلات النفسية التي يعاني منها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وزوجاتهم.
٢. تبرز أهمية الدراسة التطبيقية في توافق أهدافها مع المبادئ الدولية الخاصة بحقوق نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل تحليل وتأسيس مدى فاعلية المؤسسات العقابية في تحقيق العقوبة الإصلاحية في ضوء التشريعات الأردنية الناعمة للسياسات الإصلاحية والتأهيلية، وقياس أثر ذلك على النزلاء وأسرههم في المجتمع الأردني.
٣. تسهم هذه الدراسة في إفادة الجهات المنفذة للسياسات الجنائية ممثلة في الجهات التشريعية والأمنية والقضائية؛ لقياس الاتجاهات المجتمعية نحو ضرورة تفعيل الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل.
٤. تسهم هذه الدراسة في إفادة أجهزة العدالة الجنائية، والجهات الرقابية ذات العلاقة في مجال توضيح الأبعاد الاجتماعية للخلوة الشرعية ومعوقات تطبيقها في مراكز الإصلاح والتأهيل.
٦. يتوقع ان تساعد نتائج هذه الدراسة في زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الخلوة الشرعية وكسر حاجز الحياء والخوف من تطبيقها.

## اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على اتجاهات الزوجات الأردنيات في محافظة الكرك نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين في المراكز الإصلاحية في المجتمع الأردني.

٢. التعرف على اتجاهات الزوجات الأردنيات في محافظة الكرك نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين في المراكز الإصلاحية في المجتمع الأردني.

٣. التعرف على اتجاهات الزوجات الأردنيات في محافظة الكرك نحو معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني.

٤. التعرف على اتجاهات الزوجات الأردنيات في محافظة الكرك نحو أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني.

## مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

**الاتجاهات:** الاتجاه في اللغة: وجه الشيء أو مستقبله، وكلمة اتجاه هي اسم وظرف، والاتجاه هو مسار أحوال الشيء (ابن منظور، ٢٠١٠).

أما اصطلاحاً: فيعد عالم النفس الانجليزي " سبنسر " Spencer من علماء النفس الذي وضع أول تعريف لمفهوم الاتجاهات، والذي عرفها بأنها الوصول إلى أحكام صحيحة لمسائل وقضايا مجتمعية مثيرة للجدل (السيد،

٢٠١٤). ويعرفها عالم النفس الأمريكي "غوردن ألبورت" Allport بأنها حالة من الاستعداد النفسي، والتي تنظم من الخبرات الشخصية للأفراد، والتي لها تأثير توجيهي على آراء الأفراد للمواضيع والمواقف التي ترتبط بموضوع الاتجاه. وعرفها عالم النفس الأمريكي "دانيال كاتز" Katz عام ١٩٥٩ بأنها استجابة الأفراد واستعدادهم المسبق لموضوع الاتجاه بطريقة منظمة (صديق، ٢٠١٨). ويشير (الخليفة، ٢٠١٦) أن الاتجاهات تتأثر بمجموعة من العوامل الأساسية، والتي منها: السمات الشخصية للأفراد في المجتمع، والبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يتفاعلون معها، كما تتأثر الاتجاهات بأساليب التنشئة الاجتماعية، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. كما تتأثر اتجاهات الأفراد بالوسائل الإعلامية المختلفة ومستوى توفر المعلومات لديهم خاصة في المراحل الأولى لحياتهم والمتعلقة بالمفاهيم الأساسية للسلوك مثل "الخير والشر والحلال والحرام وما هو مقبول ومرفوض"، كما تؤدي مؤسسات التنشئة الاجتماعية تأثير مباشر على اتجاهات الأفراد من خلال التفاعل معهم واتخاذهم كمرجعية لسلوكهم في المواقف المختلفة.

كما وأن معرفة الاتجاهات قد تساعد في معرفة الايجابيات نحو موضوع معين مما يسهم في تعزيزها، كما أن معرفة الاتجاهات السلبية يسهم في تعديلها وتغييرها نحو الأفضل، أما أهميتها من الناحية الوظيفية فهي تسهم في تكيف الأفراد الاجتماعي عن طريق اندماجهم وقبولهم لاتجاهات الجماعات مما يفعل مشاركتهم وتعاونهم معهم وبالتالي تكيفهم داخل إطار الجماعة (صديق، ٢٠١٨).

ويشير (الخليفة، ٢٠١٦) أن مكونات الاتجاهات تتمحور في ثلاثة مكونات رئيسة والتي تتمثل في المكون المعرفي الذي يرتبط بالحقائق والأحكام المتعلقة

بالاتجاه، أما المكون الثاني، فهو المكون العاطفي "الانفعالي"، والذي يتعلق بالمشاعر والرغبات الشخصية حول موضوع الاتجاه من حيث القبول أو الرفض، والتي تبدو في تحديد الاستجابة بالشكل السلبي أو الإيجابي، أما المكون الثالث فهو المكون السلوكي، والذي يتأثر بضوابط الفرد والتنشئة الأسرية والاجتماعية.

وفيما يختص بموضوع الدراسة فإن الاتجاهات تشير إلى الآراء المنبثقة عن المعرفة السابقة والخبرة لدى الزوجات في المجتمع الاردني نحو الخلوة الشرعية وضرورة تفعيلها للنزلاء المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن. والتي يتم قياسها من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات ومحاوَر أداة الدراسة والتي أعدت لذلك.

**الخلوة الشرعية:** الخلوة في اللغة مشتقة من الفعل الثلاثي (خلا)، وخلا به إي اجتمع معه على انفراد، وخلا الرجل بنفسه انفراد، وخلا الامر تجرد له، وخلا باله اطمأن قلبه واستراح، وخلا له المكان تفرغ له وصار خالياً، والجمع خلوات، الخلوة مكان الانفراد كالنفس او غيرها (ابن منظور، ٢٠١٠). وقد وردت كلمة الخلوة في القرآن الكريم، قال تعالى : " وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنًا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ " (سورة البقرة، الآية ١٤)

**الخلوة اصطلاحاً:** هي انفراد بين شخصين في غيبة عن اعين الناس في مكان سائر، يمكنهما من الوطء، إن لم يفعلا ويترتب على انفرادهما حكم شرعي يؤثر فيهما أو في أحدهما، والخلوة في الفقه إغلاق الرجل الباب على زوجته وانفراده بها (الجعيد، ٢٠٠٨). وتعرف في هذه الدراسة بأنها اللقاء الحميم (المعاشرة الجنسية) كواحدة من حقوق النزول وزوجته في أماكن معدة مسبقاً



لهذا الغرض داخل مراكز الإصلاح والتأهيل أو خروج النزير لتحقيق الغرض وفقاً لقانون الخلوة الشرعية، وتقاس من خلال المتوسط الحسابي لإجابات الزوجات على الأسئلة الخاصة لذلك.

**النزير:** بأنه أي فرد في المجتمع بالغ قام بارتكاب جنحة أو جناية عوقب عليها حسب القانون بسلب حريته ووضعه في أحد مراكز الإصلاح والتأهيل، ويتوجب على الدولة توفير ظروف انسانية مناسبة لإيوائه والتعامل معه حسب حقوق الانسان والمواثيق الدولية.

**مراكز الإصلاح والتأهيل:** تعرف بأنها المكان المعلن عنه مركزاً للإصلاح والتأهيل الذي يوضع فيه النزير ذكراً أو أنثى تنفيذاً لقرار صادر عن جهة قضائية أو جهة مختصة، وتتبنى هذه الدراسة التعريف القانوني لمراكز الإصلاح والتأهيل بأنها جميع مراكز الإصلاح والتأهيل التابعة لجهاز الامن العام في الاردن والتي خصصت لإصلاح وتأهيل المحكومين التي صدرت بحقهم أحكام بالسجن من الجهات القضائية الرسمية بسبب ارتكابهم جناية أو جنحة.

**الوقاية من الجريمة:** تعرّف الوقاية من الجريمة إجرائياً في هذه الدراسة، بأنها اتخاذ التدابير التشريعية والأمنية والاجتماعية لتفعيل الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل لوقاية النزلاء وأزواجهم من الانحراف والجريمة، وتشكل أبرز مظاهر الوقاية في تعديل وتطوير كافة الإجراءات وميادين التعاون بين أفراد ومؤسسات المجتمع والجهات الأمنية ل والتي من شأنها القضاء على العوامل المؤدية إلى الجريمة أو المهياة لها.

**المعوقات:** تعرف المعوقات إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مجموعة المشاكل والصعوبات التي تؤثر سلباً على تفعيل الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح

والتأهيل لوقاية النزلاء وأزواجهم في المجتمع الاردني، ويعبر عنها كمياً بتقديرات أفراد عينة الدراسة على المجال الخاص بها في أداة الدراسة.

### الإطار النظري والدراسات السابقة:

عملت الشريعة الاسلامية على سد الطرق المؤدية لانتشار الفحشاء والفساد بين الناس وذلك حماية للفرد والمجتمع، وبالنسبة لحكم الشرع في تطبيق الخلوة الشرعية، ويرى (أبو زيد، ٢٠١١) ان الثابت شرعا ان جمهور الفقهاء عدا المالكية-نصوا على حق النزول في مباشرة زوجته، وان يكون هناك مكان آمن لا يطلع عليه احد عند المباشرة، وذلك استنادا على ان المعاشرة من الحقوق المشتركة للزوجين، ولذلك فهو ثابت لا يسقطه احد كما جاء في حاشية ابن عابدين ونصه "لا يمنع المسجون من دخول زوجته او امته عليه والاتصال بها اذا كان هناك مكان خال في السجن يخلو بها فيه، لان السجين غير ممنوع من شهوة البطن والفرج، لكن لا تُجبر الزوجة الا اذا كان في السجن سكن مثلها لما في ذلك من ضرر عليها (الجعيد، ٢٠٠٨)، وفي ذلك حفاظا على صحة السجين ونفسيته، وحفظا له من الاستمناء او الشذوذ الجنسي وما يسري على الرجل يسري على المرأة اذا كانت نزيلة سجن لقوله تعالى: (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ) (سورة البقرة، الآية: ٢٨٨).

ولقد طبقت الخلوة الشرعية منذ العصور الاسلامية حين سال الفاروق عمر السيدة حفصة رضي الله عنها عن الفترة التي تصبر فيها المرأة عن زوجها فقالت: أربعة أشهر. وفي رواية اخرى خمسة او ستة شهور، ففوض للناس في مغازيهم ستة أشهر يعودون بعدها، وكان يسمح للسجين بالخروج ليعاشر زوجته في بيته ثم يعود للسجن مرة اخرى لان عقاب الزوجة على ما لم تقترفه لا يصح شرعاً (السلمان، ٢٠١٣). ويقدم علماء الاجتماع نظرتهم في الخلوة

الشرعية وهذا انطلاقاً من تواصل النزول بالمجتمع الخارجي الذي له اثر ايجابي على سلوكه واصلاحه، وهذا من خلال السماح بالزيارات المستمرة، فالزيارة صلة وعنصر هام من عناصر الترابط الاجتماعي وتخلق هذه الزيارة العائلية فاعلية في التقليل من تكوين ارتباطات جرمية وابتعاد النزلاء عن اسرهم، يرافقه قلق النزلاء عليهم، ومن جهة اخرى لجوء الزوجات لطلب الطلاق خاصة بالنسبة للمدد الطويلة المحكوم بها على ازواجهن لان النزول يصبح بعيدا عن اسرته ولا يستطيع توفير الاحتياجات النفسية والشرعية والمادية (أبو صيام، ٢٠١٤)،

ان تفعيل الخلوة هو حق شرعي للنزول وزوجه، ذلك ان حرمان النزول من تفرغ رغبته وغريزته الجنسية، وهي من اهم الغرائز في نفس الفرد، ومنع الخلوة الشرعية يؤدي الى تفرغها بأسلوب خاطئ ومنحرف يؤدي الى امراض جنسية وعضوية. (المدحاني، ٢٠٠٨). وترى الباحثة أن عدم تفعيل الخلوة الشرعية قد يقود إلى مطالبة الزوجة بالطلاق وانحلال الاسرة وانهارها، وقد تقع الزوجة في المحذور والخيانة الزوجية، لأنها تبحث عن تلبية غرائزها الجنسية بشكل غير شرعي، ولهذا كان من الواجب إزالة جميع المعوقات التي تحول دون تفعيل الخلوة الشرعية، لأنها تقضي على الآثار السلبية للسجن على النزلاء وأسرهم.

### العوامل المؤثرة على تفعيل الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني

تعاني المرأة الأردنية من منظومة العادات والتقاليد الموروثة السائدة القائمة على تكريس تبعية المرأة وتوهين دورها في المجتمع، هذا إلى جانب بعض الموروثات المجتمعية التي لا تزال سارية في المجتمع الأردني وتجحف ببعض حقوق المرأة خاصة تلك المتصلة بحقوقها البيولوجية والتي من أهمها حياتها

الجنسية (البشير، ٢٠١٣). ومن الملاحظ أن طبيعة المجتمع الأردني تفرض قيوداً على حياة زوجات النزلاء المحكومين في المراكز الإصلاحية، فمنذ اللحظة الأولى لدخول زوجها السجن، فهي بحكم العادات والتقاليد تتقيد بما تفرضه أسرته أو أسرة زوجها المسجون من شروط وقيود على حياتها الخاصة، فعلي سبيل المثال قد تجبرها أسرته أو أسرة زوجها على عدم الخروج من المنزل أو الذهاب الى عملها مما يزيد من مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية؛ لذلك فهي تفضل الحفاظ على علاقات ودية مع أفراد أسرته أو أهل زوجها والبقاء في المنزل على ممارسة حقها الطبيعي في الخلوة الشرعية تجنباً للخوض في مشكلات أسرية واجتماعية مع أهل الزوج أو أهلها.

وتتعرّز هذه الصورة نتيجةً للصورة النمطية التقليدية للزوجة في المجتمع الأردني، مما يترتب عليه عنفاً ضدها؛ ويؤثر على قدرة الزوجة على المشاركة في القرارات التي تخصها، ويؤثر على احترامها لذاتها، فتُصبح بذلك مجالات الموافقة على حضورها للخلوة الشرعية؛ مجالاً نكورياً، والقرارات بشأن ذلك يتخذها الرجال في الأسرة. ومن العوامل الأخرى المؤثرة على تفعيل الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني، هو قدرة المرأة على الكبت الجنسي واستخدامها لاستراتيجيات تعامل نفسه من أجل التخلص من القلق والاضطراب النفسي نتيجة غياب الزوج وما يتبعه من عدم ممارسة لحياتها الجنسية.

### النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

تبنت الدراسة عدد من النظريات الاجتماعية التي يمكن من خلالها تقديم رؤى نظرية لتفسير أهمية تفعيل الخلوة الشرعية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، والمعوقات التي تواجه تفعيلها في المجتمع الأردني، حيث كان من الصعوبة بمكان تقديم نظرية واحدة تستند إليها الدراسة لتفسير موضوعاتها؛

وذلك بسبب التباين الثقافي والاختلاف في الاتجاهات والآراء المجتمعية حول الخلوة الشرعية، وتعدد العوامل التي تؤثر وتسيطر على الاتجاهات حولها. وقد تم التركيز من خلال هذه الدراسة على النظريات الاجتماعية التالية:

### نظرية الدفاع الاجتماعي

يقصد بالدفاع الاجتماعي حماية المجتمع من الجريمة وآثارها على أفراد المجتمع، وتحقيق حماية أفراد المجتمع من الجريمة بمكافحة العوامل التي من شأنها أن تدفع الأفراد الإقدام على الجريمة، في حين تتحقق حماية الأفراد من الجريمة بتهديبهم وتأهيلهم وتوفير الرعاية الاجتماعية والنفسية لهم للحيلولة دون إقدامهم على ارتكاب جريمة أخرى، ووفق هذه النظرية يتعين أن يقوم الدفاع الاجتماعي على أساس احترام الكرامة الإنسانية، وحماية الحريات العامة للأفراد (الوريكات، ٢٠١٤). وتعبير الدفاع الاجتماعي ليس جديدا فقد تم استخدامه من قبل المدارس العقابية بمعنى حماية المجتمع من الجريمة والإجرام (الشاذلي، ٢٠٠٦). كذلك استعمل هذا التعبير لدى فقهاء المدرسة الوضعية، عندما أشار منظري هذه الاتجاه أن الخطورة الإجرامية الكامنة لدى المجرم يجب أن تواجه بتدابير تعتمد على الدفاع الاجتماعي (الوريكات، ٢٠١٣).

ووفقاً لهذه النظرية فإن الهدف الذي تسعى إليه مراكز الإصلاح والتأهيل لتفعيل الخلوة الشرعية هو تهذيب أخلاق النزيل باعتبار أن الخلوة الشرعية تهدف لحماية نزلاء مراكز الإصلاح وزوجاتهم من الآثار النفسية للسجن كما تسهم في وقايتهم من الانحرافات السلوكية وبشكل خاص الانحرافات الجنسية، وبهذا يتحقق هدف إنساني بتقويم النزيل، كما يتحقق هدف اجتماعي كبير يتمثل في حماية المجتمع من الجريمة والحد منها.

## نظرية التبادل الاجتماعي

من أبرز منظري هذه علم الاجتماع الأمريكي "هومنز" Homans ومؤسس علم الاجتماع السلوكي، والذي درس التفاعل عند الجماعات الصغيرة، وايد ما نادى به علم نفس التعلم، واشترط في الثواب ان يكون ذا قيمة نفسية عند الفرد المثاب كي يشعر بالربح والمكسب النفسي، وان يتجنب الخسارة النفسية التي تحدث عندما يتعرض الفرد للعقاب (نجم، ٢٠١١). إن نظرية التبادل الاجتماعي تؤمن بأن الحياة الاجتماعية ما هي إلا عملية تفاعلية تبادلية بمعنى أن أطراف التفاعل تأخذ وتعطي بعضها بعضاً فكل طرف من أطراف التفاعل لا يعطي للطرف الآخر فقط بل يأخذ منه، والأخذ والعطاء بين الطرفين المتفاعلين يسبب ديمومة العلاقات التفاعلية وتعميقها. (القرشي، ٢٠١٥).

وهناك مبادئ تستند إليها نظرية التبادل الاجتماعي منها: أن الحياة الاجتماعية التي نعيشها هي عملية اخذ وعطاء أي تبادل بين شخصين أو فئتين أو جماعتين، وأن العطاء الذي يقدمه الفرد أو الجماعة للفرد الآخر أو الجماعة الأخرى هو الواجبات الملقاة على عاتقه في حين أن الاخذ الذي يحصل عليه الفرد من الفرد الآخر هو الحقوق التي يتمتع بها بعد أدائه للواجبات (الوريكات، ٢٠١٣).

وتساعد هذه النظرية في تفسير جزئية مضمون حق النزول في الخلوة الشرعية كتبادل منفعة بين الزوجين من حيث الاخذ والعطاء واشباع الغريزة الجنسية كل منهما للآخر كواجب وحق لكل منهما.

## نظرية الوصم

تعد نظرية الوصم واحدة من النظريات المفسرة لموضوع الدراسة، وقد وضع هذه النظرية العالمان ادوين لمرت Lemert وهوارد بيكر H. Becker، وركزت هذه النظرية على نظرة المجتمع إلى المجرم، والعنصر الأساس في النظرية ليس سلوك الفرد بل ردة فعل المجتمع على سلوك معين في ضوء القيم والمعايير السائدة على أنه سلوك منحرف أو إجرامي (السمالوطي، ٢٠١٧)، ووفقاً لهذه النظرية فإن ارتكاب الأفراد للجريمة لا يعود إلى الأسباب المحيطة بالفرد، وإنما تعود إلى طبيعة النظرة التي يحملها المجتمع نحوه، وقد لا يكون السلوك المنحرف موجوداً أو حقيقياً، والمهم هو ردة الفعل الذي يخلق الانحراف (Aykers. 2000)، وعلى هذا فالجريمة والانحراف وفق هذه النظرية هو صناعة اجتماعية، وهذا ما ينطبق على السلوكيات المنحرفة التي قد يرتكبها أفراد أسر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل من حيث تأثير المجتمع وعاداته وتقاليده التي تدفع إلى مثل هذه الأفعال (القريشي، ٢٠١٥).

وتكمن أهمية هذه النظرية في التفسير الجزئي لمحتوى هذه الدراسة حيث ان الزوج الذي يمارس حقه الشرعي المتمثل بالخلوة الشرعية قد يوصم اجتماعياً بأنه مارس فعلاً غير مقبول اجتماعياً من قبل رفاقه داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، وكذلك بالنسبة للزوجة التي تمارس هذا الحق، وذلك بدوره يعتبر جزء من العوامل الاجتماعية التي تحول دون قبول النزول لممارسة حقه في الخلوة الشرعية.

## نظرية التفاعل الاجتماعي Social Interaction :

يمثل التفاعل بين الأفراد ظاهرة اجتماعية توصف بالانتشار، وتعتمد قوة العلاقة بين الطرفين على مدى التفاعل، ويؤدي التفاعل الإيجابي إلى نتائج

لصالح المجتمع ومؤسساته، وعلى العكس يؤدي التفاعل السلبي إلى تنامي الظواهر السلبية ومنها تنامي ظواهر الانحراف الجريمة. وتشير النظرية إلى أن " التفاعل الاجتماعي يقصد به التأثير المتبادل أو المتساوي بين طرفين أو أكثر، ويظهر التفاعل من خلال سلوك الأفراد؛ بمعنى الأخذ والعطاء والتأثير، ويمكن اعتبار عمليات التفاعل كنوع من أنواع التواصل، من منطلق أن الإنسان اجتماعي بطبعه ويرغب دائما بالاختلاط والتفاعل والمشاركة مع الآخرين من أفراد المجتمع (رشوان، ٢٠١٦) وهنا يقوم التفاعل بدور هام في تكوين الاتجاهات، والاهتمامات، والقيم، والمعتقدات، النظرة العامة إلى الحياة. كما وأن عملية التفاعل الاجتماعي تؤثر في زيادة الشعور بالدفاعية والحماس التي قد تجد قبولاً من الآخرين، ويسهم التفاعل الاجتماعي في تحقيق التكيف الاجتماعي والنفسي (معتوق، ٢٠١٤). وفي ضوء هذه النظرية نجد أن الخلوة الشرعية تمثل عملية تفاعل ايجابي بين نزلاء المراكز الإصلاحية وأزواجهم ضمن البيئة الاجتماعية والثقافية، والتي قد تسهم في تطوير العملية التفاعلية بين الزوجين، وتزيد من مستوى العلاقة التفاعلية، مما يسهم في الحد من الآثار النفسية لديهم كما تسهم في وقايتهم من الانحرافات السلوكية.

### نظرية الدور

يعد العالم الأمريكي رالف لينتون Ralph Linton أول من وضع تحليل لمفهوم الدور الاجتماعي في كتابه "الأساس الثقافي للشخصية" عام ١٩٤٥م، وتنطلق نظرية الدور من أن المجتمع يتكون من مجموعة من المراكز الاجتماعية المترابطة، وتركز هذه النظرية على طبيعة الأدوار التي يؤديها الأفراد والمؤسسات وخصائصها ومحدداتها، وكذلك آثارها المتوقعة، وبذلك فإن



الأدوار في المجتمع ترتبط عادة بالوضع الاجتماعي للأفراد وسلوكهم، وما يتميزون به (Bruce and Edwin, 1967).

وحسب منظور هذه النظرية فإن أداء المؤسسات الأمنية في المجتمع لدورها بصورة إيجابية يتحدد بمدى استجابة أفراد المجتمع وتفاعلهم مع دورها وما هو مطلوب منها القيام به. فدور الخلوة الشرعية كإجراء وقائي من لحماية النزلاء واسرهم من الانحرافات السلوكية من الأدوار التي تحدد في ضوء المعايير الاجتماعية والثقافية في المجتمع، والتي يجب القيام بها لوقاية أسر النزلاء والحفاظ على استقرارهم، وحسب نظرية الدور فإن طبيعة دور مراكز الإصلاح والتأهيل تستدعي وعيهم بطبيعة الدور الوقائي الذي تقوم به الخلوة الشرعية في المجتمع، وبذلك يتضح أهمية نظرية الدور في توضيح دور تفعيل الخلوة الشرعية لتحقيق الأمن في المجتمع، وبما ان الدور قائم على التوقعات التي ينشأ عنها الاتجاهات وبالتالي السلوك، لذلك قد تختلف أدوار اتجاهات أفراد المجتمع نحو الخلوة الشرعية من شخص لآخر.

ومن هذا المنطلق فإن نظرية الدور وما تمثله من فرضيات وقضايا تعيد من دراسة الدور الذي يمثله تفعيل الخلوة الشرعية من أدوار اجتماعية وأمنية داخل المجتمع فإنه يمكن الارتكاز عليها في توضيح دورها الاجتماعي في المجتمع، كما يرتبط مفهوم الدور في الجماعات والمنظمات بالحقوق والواجبات المحددة ثقافياً في المجتمع، مما يجعل من أداء الدور يرتبط أيضاً بالإطار الثقافي للمجتمع مما يعني أن أداء الدور يتحدد بالحاجات والتوقعات العامة للمجتمع (Akers. 2000)، وبذلك قد يواجه تفعيل الخلوة الشرعية في المراكز الإصلاحية بع المشكلات والصراعات من بعض افراد المجتمع.

الدراسات السابقة وذات الصلة: يتناول هذا الجزء من الدراسة عرض لأهم الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة، وبالشكل التالي:

دراسة (Desy et al,2020) بعنوان "أثر تلبية الاحتياجات الجنسية لنزلاء المراكز الإصلاحية على الصحة النفسية لديهم" وهدفت هذه الدراسة الى معرفة الآثار الصحية النفسية المترتبة عن تلبية الاحتياجات الجنسية لنزلاء المراكز الإصلاحية من منظور حقوق الإنسان، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام أداة المقابلة التي تم تطبيقها على عينة مكونة من (١٥) مبحوث من نزلاء ونزيلات المراكز الإصلاحية في السجون الأندونيسية، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن تلبية الاحتياجات الجنسية للنزلاء في المراكز الإصلاحية من خلال توفير أماكن مخصصة تتوفر فيها شروط تحقيق الخلوة الشرعية؛ يقلل من الآثار النفسية للسجن وتعمل على حماية النزلاء من الانحرافات الجنسية بما ذلك الشذوذ الجنسي، وبينت الدراسة أن توفير الاحتياجات الجنسية للنزلاء في السجون يسهم في ديمومة العلاقات الزوجية، وفي الحد من الطلاق والتفكك الاسري، تأكيد على صون وكرامة القيم الإنسانية لأسر النزلاء بما يتوافق مع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

دراسة (الفرايه، ٢٠١٧) بعنوان "العوامل الاجتماعية والثقافية والخدماتية المؤدية الى ندرة ممارسة حق الخلوة الشرعية" وقد هدفت الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة حق الخلوة الشرعية في تحقيق امن الفرد النفسي والاجتماعي داخل مركز الاصلاح والتأهيل في المجتمع الأردن، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتكونت عينة الدراسة من (٢٣) قاض وقاضية و (٣٥٢) محامي ومحامية، ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن من أهم العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية الى ندرة ممارسة حق

الخلوة الشرعية تتمثل في الثقافة المجتمعية المناهضة لفكرة خروج الزوجة من بيتها لممارسة الخلوة الشرعية، وبينت الدراسة أن الخلوة الشرعية تعمل على تحقيق الأمن النفسي للنزلاء، وحمايتهم من الانحراف الجنسي والبحث عن الوسائل الغير المشروعة لإشباع حاجاتهم العاطفية، وحماية المجتمع من زيادة حالات الطلاق، وتعد ايضا حصانه جنسية للنزول تمنعه من اثاره المشاكل داخل المؤسسات العقابية وتؤدي ايضا الخلوة الشرعية الى منع انتشار الامراض النفسية كالأحباط والاكتئاب والادمان وتسهم ايضا في توطيد العلاقات الاسرية بين النزلاء واسرهم وتحمي الزوجات من الانحراف الجنسي نتيجة البحث عن طرق غير شرعية لتلبية احتياجاتهن العاطفية.

دراسة (Schneller, 2015) بعنوان " الأثار النفسية والاجتماعية لسجن الزوج على أسر السود في ولاية تكساس في الولايات المتحدة" وهدفت الدراسة إلى معرفة التغييرات التي طرأت على حياة الزوجات في الأسرة قبل وبعد سجن رب الأسرة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم مقياس تم تطبيقه على عينة قصدية مكونة من ١٠ أسر في ولاية تكساس لسؤال زوجات المسجونين لمعرفة الأثار المرتبة على سجن الزوج في مجالات محددة في حياة الأسرة، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن سجن رب الأسرة له تأثيرات سلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للزوجة، وبينت النتائج أن التقبل الاجتماعي لزوجات المسجونين مقبول في الطبقات الاجتماعية الفقيرة في المجتمع.

كما أجرى (ابو حميدة, ٢٠١٢) دراسة بعنوان: " حق السجين في الخلوة الشرعية دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الاردني " وقد جاءت هذه الدراسة لتأصيل حق الخلوة الشرعية تأصيلا شرعيا، وردا على الاعتراضات

## اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوّة الشرعية المنزلة المحكومين من وجهة نظرهن

التي قد تثار في وجه هذا القول، وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن بحيث تم المقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريع الأردني في حق الخلوّة الشرعية وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن السجين رغم استحقاقه للعقوبة فإن ذلك لا يستلزم تجريد حقوقه كإنسان ومن أهم تلك الحقوق حق الخلوّة الشرعية، إن مبدأ شخصية العقوبة يقتضي القول بحق السجين بالخلوّة كي لا تتعدى العقوبة الى شخص الزوجة، واوصت الدراسة بتعديل المادة ٢٠ من قانون مراكز الاصلاح والتأهيل بالسماح للنزلاء بحق الخلوّة الذين تزيد مدة محكوميتهم عن ٤ شهور، وتحديد عدد مرات الزيارة المسموح بها ومدة كل زيارة .

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة: من خلال عرض الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة، يلاحظ بأنها قد تنوعت في أهدافها وركزت بشكل أو بآخر على متغيرات متباينة تتعلق بمفهوم الخلوّة الشرعية وأهمية تفعيلها في المجتمع، ودورها في تحقيق الأمن الأسري في المجتمع، وفي الدراسات التي تم الرجوع اليها تبين ان نزلاء المراكز الاصلاحية يعانون من العديد من المشكلات الصحية والنفسية، والاجتماعية، ويتضح من خلال عرض الدراسات السابقة سواء المحلية أو العربية أو الأجنبية يلاحظ بأنها لم تتناول موضوع الدراسة الحالية بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها الدراسة السوسولوجية الأولى على حد علم الباحثة التي هدفت إلى التعرف على اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوّة الشرعية للنزلاء المحكومين من وجهة نظرهن. وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات الأخرى ذات الصلة بالموضوع

بأنها استخدمت المنهج الوصفي المسحي المستند إلى جمع البيانات الميدانية المنبثقة من آراء الزوجات في المجتمع مباشرة.

**المنهجية والإجراءات:** يتناول الجزء التالي من الدراسة منهجيتها، ويبين مجتمع وعينة الدراسة، كما يوضح أداة الدراسة الميدانية والإجراءات المستخدمة للتحقق من صدقها وثباتها، وإجراءات تطبيقها، كما يتناول هذا الفصل أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وتمثل تلك الإجراءات فيما يلي:

**منهجية الدراسة:** اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي بالعينة، كون هذا المنهج هو الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية في المجتمع، وإبرازها كما هي في بيئتها من خلال استخدام الأدوات البحثية لجمع البيانات من عينة الدراسة وتحليلها بالأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية لتحقيق أهداف الدراسة والخروج بالتوصيات المناسبة.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات التحليلية التي تسعى إلى بيان الاتجاهات المجتمعية نحو تفعيل قانون الخلوة الشرعية للنزلاء المحكومين في المجتمع الأردني، وتعد هذه الدراسة أيضاً من الدراسات الكمية حيث استخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات وإجراء المقارنات وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

**مجتمع الدراسة وعينتها:** تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء المتزوجات من محافظة الكرك، والبالغ عددهن الإجمالي نحو (٦٥٥٠٠) امرأة (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٢١). ولأغراض هذه الدراسة، ونظراً لضخامة مجتمع الدراسة، وتباعدهن مفرداته مكانياً، فقد تمّ اختيار عينة الدراسة بأسلوب العينة الحصصية من جميع ألوية محافظة الكرك والتي تم اختيارها من التجمعات

## اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلاء المحكومين من وجهة نظرهن

السكانية الرئيسة في الولاية المحافظة، واختيار عينة الدراسة من النساء المتزوجات من الأسر من الأحياء السكانية ضمن التجمعات السكانية في هذه الأحياء، وقد جرت عملية التطبيق من قبل الباحثة نفسها وبمساعدة الفريق الميداني المكون من (٤) أشخاص من حملة الدرجات الجامعية العليا ومن لديهم الخبرة في مجال المسوحات الميدانية، وقد تمَّ التطبيق لأداة الدراسة على عينة مكونة من (1700) امرأة تمثل ما نسبته (٢٠.٦٠%) من حجم المجتمع الإحصائي المستهدف، وبعد إجراء عملية التطبيق، تم استرجاع (١٦٣٦) استبانة بعد تعبئتها من العينة المستهدفة، وبعد إجراء تدقيق للاستبيانات المستردة اتضح بأن (٣٤) استبانة منها لم تكن مكتملة للبيانات المطلوبة، لذلك تم استبعادها من عينة الدراسة لعدم صلاحيتها للتحليل. وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبيانات التي خضعت للتحليل الإحصائي (١٦٠٢) استبانة، تشكل (٩٤.٣٢%) من عدد الاستبيانات الموزعة، وتشكل ما نسبته ٢.٤٤% من الحجم الكلي لمجتمع الدراسة، وهي نسب مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة نظراً للعدد الكبير لأفراد مجتمع الدراسة، وتباعده مكانياً، ومحدودية الوقت المتاح للتطبيق، ولصعوبة توفر الإمكانيات البحثية المتاحة لاختيار عينة أكبر من المجتمع. والجدول (١) يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة.

جدول (١)

الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد (ك)	النسبة المئوية (%)
العمر "سنة"	٢٥ وأقل	272	16.98
	٢٦-٣٥	545	34.02
	٣٦-٤٥	481	30.02
	٤٦ وأكثر	304	18.98
	المجموع	1602	100
المستوى التعليمي	ثانوي عامة فأقل	368	22.97
	دبلوم متوسط	496	30.96
	بكالوريوس	603	37.64
	دراسات عليا	135	8.43
	المجموع	1602	100
طبيعة العمل	موظفة قطاع عام	497	31.02
	موظفة قطاع خاص	416	25.97

اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلاء  
المحكومين من وجهة نظرهن

المتغير	الفئة	العدد (ك)	النسبة المئوية (%)
	أعمال منزلية	121	7.55
	ربة اسرة	568	35.46
	المجموع	1602	100
عدد سنوات الزواج	٥ سنوات وأقل	289	18.04
	٥-١٠	536	33.46
	١١-١٥	337	21.04
	أكثر من ١٥	440	27.47
	المجموع	1602	100

من خلال بيانات الجدول (١) والمتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم النوعية يلاحظ بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر فإن ما نسبته ١٦.٩٨% من أفراد العينة من النساء المتزوجات هن من الفئة العمرية (أقل من ٢٥) سنة، فيما بلغت نسبة عينة الدراسة من الفئة العمرية (٢٦-٣٥) سنة ما نسبته ٣٤.٠٢%، ويلاحظ بأن أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (٣٦-٤٥) قد شكلن ما نسبته ٣٠.٠٢% من حجم العينة، وتتنخفض نسبتهم في الفئة العمرية (٤٦) سنة فأكثر لتصل إلى ١٨.٩٨% من إجمالي العينة، وفيما يتعلق بالتوزيع حسب المؤهل العلمي نجد أن ٢٢.٩٧% من أفراد العينة من المستوى التعليمي الثانوي فأقل، و ٣٠.٩٦% منهم من المؤهل العلمي "دبلوم متوسط"، و ٣٧.٦٤% من المؤهل



العلمي "بكالوريوس"، بينما شكلت أفراد عينة الدراسة من فئة دراسات عليا" ما نسبته ٨.٤٣%. وفيما يتعلق بالتوزيع حسب طبيعة العمل فيتضح أن عينة الدراسة من الموظفين في القطاع العام قد شكلن ما نسبته ٣١.٠٢% ومن الموظفين في القطاع الخاص بنسبة ٢٥.٩٧%، ومن العاملات في الأعمال المنزلية بنسبة ٧.٥٥%، ومن ربات الأسر بنسبة ٣٥.٤٦%، وبالنسبة لتوزيع عينة الدراسة وفقا لعدد سنوات الزواج فيتضح أن ما نسبته ١٨.٠٤% من اللواتي عدد سنوات الزواج لديهن ضمن الفترة (٥ سنوات وأقل) ومن فئة (٥-١٠) سنوات بنسبة ٣٣.٤٦%، ومن الفئة (١١-١٥) سنة بنسبة ٢١.٠٤%، وأخيرا من المتزوجات لأكثر من ١٥ سنة بنسبة ٢٧.٤٧%.

#### أداة الدراسة

لجمع بيانات الدراسة الميدانية، تم تطوير أداة خاصة بالدراسة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على المسح المكتبي والاطلاع على الجانب النظري للدراسة، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوعها مثل دراسة (الفراية، ٢٠١٧) و(الحارثي، ٢٠١٢)، ودراسة (أبو صيام، ٢٠١٤) وبعد إعداد أداة الدراسة بشكلها الأولي، تم عرضها على لجنة التحكيم، وتم إجراء بعض التعديلات واعتمادها بشكلها النهائي، وقد تضمنت أداة الدراسة بشكلها النهائي من الأجزاء الرئيسية التالية:

**الجزء الأول**، يتضمن البيانات والخصائص النوعية، وتتضمن المعلومات الأساسية عن أفراد عينة الدراسة، وتشمل: مكان الإقامة حسب اللواء، العمر، المستوى التعليمي، طبيعة العمل، عدد سنوات الزواج.

**الجزء الثاني**: يشتمل على (٣٠) فقرة توزعت على ٤ محاور رئيسية، هي:

المحور الأول: يتضمّن (٦) فقرات تهدف إلى قياس اتجاهات الزوجات في محافظة الكرك نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين في المراكز الإصلاحية.

المحور الثاني: يتضمّن (٦) فقرات تهدف إلى قياس اتجاهات الزوجات في محافظة الكرك نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين في المراكز الإصلاحية في المجتمع الأردني.

المحور الثالث: يتضمّن (٨) فقرات تهدف إلى قياس اتجاهات الزوجات في محافظة الكرك نحو أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني.

المحور الرابع: يتضمّن (١٠) فقرات تهدف إلى قياس اتجاهات الزوجات في محافظة الكرك نحو معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني.

اختبارات التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة

أ- الصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرض الاستبيان في صيغته الأولى- على مجموعة مكونة من (١٠) محكمين من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس من كليات العلوم الاجتماعية والتربوية والقانون من الجامعات الأردنية - ملحق رقم (ب)-، وذلك لأخذ آرائهم حول محتوى الأداة، ومدى استيفائها لعناصر موضوع الدراسة، ومدى كفاية فقرات محاور

أداة الدراسة، وحاجة الفقرات للتعديل أو الحذف، بالإضافة إلى مدى وضوح صياغة الفقرات والمحاور، وكذلك مدى قدرة محاور الاستبانة على تحقيق أهدافها، وقد قام المحكمين بإبداء آرائهم وملاحظاتهم من حيث مدى ملائمة الفقرات، وكذلك تعديل بعض الفقرات وصياغتها بشكل أوضح، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم، تم تعديل فقرات أداة الدراسة التي أجمع (٨٠ %) من المحكمين على ضرورة تعديلها، والانتهاج إلى صياغة الاستبيان بشكله النهائي والذي تكون من (٣٠) فقرة توزعت على (٤) محاور.

#### ب- صدق البناء (الاتساق الداخلي)

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم التحقق من صدق البناء لأداة الدراسة، حيث تم تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة تكونت من (٥٠) امرأة متزوجة من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها الأساسية، واللواتي طلب منهن الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل الارتباط Pearson بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور، جدول (٣)، ومعاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة، جدول (٢).

جدول (٢)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور

المحور الرابع		المحور الثالث		المحور الثاني		المحور الأول	
معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل		أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل		مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين		مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين	
معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة
**٠.٧٠	١	**٠.٥٥	١	**0.62	١	**0.59	١
**٠.٦٤	2	**٠.٥٤	2	**0.60	2	٥٥**0.	2
**٠.٦٠	3	**٠.٦٠	3	٥٣**0.	3	**0.69	3
**٠.٤٤	4	**٠.٦٢	4	٥٩**0.	4	**0.54	4
**٠.٥٤	5	**٠.٦٩	5	**0.66	5	٦٠**0.	5
**٠.٥٠	6	**٠.٥٨	6	٥٨**0.	6	٤٤**0.	6
**٠.٥٩	7	**٠.٥٥	7	-	-	-	-
**٠.٦٧	8	**٠.٧٠	٨	-	-	-	-
**٠.٥٣	9	-	-	-	-	-	-
**٠.٦١	10	-	-	-	-	-	-

\*\*دالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١).

يتضح من النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول (٢) بين درجات كل فقرة من فقرات محور الدراسة الأول والمتعلق بقياس اتجاهات

الزوجات في محافظة الكرك نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين في المراكز الإصلاحية مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح بين (٠.٦٩ - ٠.٤٤)، وللمحور الثاني والمتعلق بقياس اتجاهات الزوجات في محافظة الكرك نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين في المراكز الإصلاحية في المجتمع الأردني (٠.٦٦ و ٠.٥٣)، وللمحور الثالث والمتعلق بقياس اتجاهات الزوجات في محافظة الكرك نحو أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني (٠.٦٩ و ٠.٥٤)، وللمحور الرابع والمتعلق بقياس اتجاهات الزوجات في محافظة الكرك نحو معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني (٠.٧٠ و ٠.٤٤)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١).

## ٢- ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة الميدانية من خلال حساب معامل كرونباخ الفا ("Cronbach Alpha "a") لفقرات محاور أداة الدراسة، وبعد تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة الاستطلاعية جاءت قيمة معاملات الثبات لمحاور الدراسة ولأداة ككل كما هو مبين في الجدول (٣)

### جدول (٣)

معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمحاور أداة الدراسة ولأداة ككل

معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	عدد الفقرات	المحاور
0.859	٦	المحور الأول: مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين
0.843	٦	المحور الثاني: مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين
0.876	٨	المحور الثالث: أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل
0.891	١٠	المحور الرابع: معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل
0.919	٣٠	معامل ثبات الأداة ككل

يتضح من خلال حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة كرونباخ ألفا في الجدول (٣) تمتع أداة الدراسة بكافة محاورها بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث انحصرت معاملات الثبات بين (٠.٨٩١ - ٠.٨٤٣). ويتضح من أن معامل الثبات للمحور الأول والمتعلق بقياس مساهمة تفعيل

قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين قد بلغت ٠.٨٥٩ ، وللمحور الثاني والمتعلق بقياس مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين حيث بلغت قيمة معامل الثبات له ٠.٨٤٣ ، وللمحور الثالث والمتعلق بقياس أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل فقد بلغت قيمة معامل الثبات له ٠.٨٧٦ ، وللمحور الرابع والمتعلق بقياس معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل فقد بلغت معامل الثبات له ٠.٨٩١ ، ولأداة ككل ٠.٩١٩ ، مما يعني تمتع محاور أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات. وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين نستخلص أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتمتع بإمكانية تطبيقها والاعتماد عليها والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

### أساليب المعالجة الإحصائية

تم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة، والتي تضمنت:

- ١- مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للمحاور باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
- ٢- تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، واختبار شافيه للمقارنات البعدية، لاختبار دلالة مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد العينة.

اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلو الشريعة المنزلاء  
المحكومين من وجهة نظرهن

٣- اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات.

واعتمدت الدراسة في تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة وفقا لتدرج ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا، حيث أعتد المقياس التالي للمحور الأول والثاني والثالث والرابع وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب الأهمية على النحو التالي:

١. (أوافق بشدة)	ويمثل (٥ درجات).
٢. (أوافق)	ويمثل (٤ درجات).
٣. (محايد)	ويمثل (٣ درجات).
٤. (لا أوافق)	ويمثل (درجتان).
٥. (لا أوافق بشده)	ويمثل (درجة واحدة).

يتم تقسيم درجات التقدير إلى ثلاثة مستويات (مرتفع، متوسط، منخفض) وبالشكل الاتي:

أ. مستوى منخفض: اقل من أو يساوي (٢.٣٣).

ب. مستوى متوسط: اكبر من أو يساوي (٢.٣٤) إلى اقل من أو يساوي (٣.٦٧).

ج. مستوى مرتفع: اكبر من أو تساوي (٣.٦٨).



## الإجابة عن أسئلة الدراسة

سيتم في هذا الجزء من الدراسة الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقا لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات أداة الدراسة، وبالشكل الآتي:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما اتجاهات الزوجات نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين في المراكز الإصلاحية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المحور الأول والمتعلق بقياس اتجاهات الزوجات نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين في الجدول رقم (٤).

### جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى إجابات عينة الدراسة نحو فقرات محو اتجاهات الزوجات نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	أعتقد أن تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يوفر ديمومة للعلاقات الزوجية بين الزوجين في الأسرة	4.330	0.88	1	مرتفع

اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلاء  
المحكومين من وجهة نظرهن

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
6	تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يحول دون الانحرافات الجنسية بين النزلاء مقارنة بالعلاقات الشرعية بين النزلي وزوجته	3.969	0.96	2	مرتفع
3	تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في حماية النزلي وزوجته من ارتكاب الانحرافات الجنسية	3.741	0.96	3	مرتفع
2	تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في الحد من طلب الزوجة الطلاق من زوجها النزلي في المراكز الإصلاحية	3.710	0.90	4	مرتفع
5	تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في تشكيل رد فعل إيجابي للمساجين وزوجاتهم تجاه مجتمعهم	3.649	1.10	5	متوسط
4	تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في شعور زوجات النزلاء برضى المجتمع عن حقهن في الحصول على كافة حقوقهن الزوجية	3.560	1.02	6	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
-	المستوى الكلي لمساهمة تفعيل قانون الخوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين	3.826	0.70	-	مرتفع

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول في الجدول (٤) أن المستوى الكلي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مساهمة تفعيل قانون الخوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين جاء بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة على جميع الفقرات (٣.٨٢٦) ، بانحراف معياري ( ٠.٧٠ )، وتكشف استجابات عينة الدراسة عن فقرات هذا المحور على أن الفقرة رقم (١) قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية لاتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة تفعيل قانون الخوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين بمتوسط حسابي (٤.٣٣٠) وقد نصت هذه الفقرة على " أعتقد أن تفعيل قانون الخوة الشرعية في المجتمع الأردني يوفر ديمومة للعلاقات الزوجية بين الزوجين في الأسرة "، يليها في الترتيب الثاني وبمستوى مرتفع الفقرة التي تنص على " تفعيل قانون الخوة الشرعية في المجتمع الأردني يحول دون الانحرافات الجنسية بين النزلاء مقارنة بالعلاقات الشرعية بين النزلاء وزوجته " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٩٦٩)، أما في الترتيب الثالث فجاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على " تفعيل قانون الخوة الشرعية في المجتمع الأردني يساهم في حماية النزلاء وزوجته من ارتكاب الانحرافات الجنسية " وقد بلغ المتوسط الحسابي

## اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلة المحكومين من وجهة نظرهن

لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣٠٧٤١)، يليها في الترتيب الرابع وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (٢) التي تنص على " تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في الحد من طلب الزوجة الطلاق من زوجها النزول في المراكز الإصلاحية " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣٠٧١٠)، وفي الترتيب الخامس وبمستوى متوسط الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في تشكيل رد فعل إيجابي للمساكين وزوجاتهم تجاه مجتمعهم " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣٠٦٤٩). وفي الترتيب السادس والأخير وبمستوى متوسط الفقرة رقم (٤) والتي تنص على " تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في شعور زوجات النزلاء برضى المجتمع عن حقهن في الحصول على كافة حقوقهن الزوجية " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣٠٥٦٠). ويلاحظ من الجدول (١٩) بأن الانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساكين قد تراوحت بين ( ١٠١٠ - ٠٠٨٨ ) مما يشير إلى تقارب إجابات عينة الدراسة نحو فقرات هذا المحور .

وبالإشارة للنتائج السابقة يتضح تأكيد الزوجات من عينة الدراسة على أهمية الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساكين في المراكز الإصلاحية، ويمكن تفسير هذه النتيجة ووفقاً لنتائج الدراسة في أن تفعيل الخلوة الشرعية يعمل على ديمومة العلاقات الزوجية، ويحول دون حدوث الانحرافات الجنسية لدى النزول وزوجته، ويسهم في الحد من مشكلة الطلاق في المجتمع، وكذلك يسهم في تشكيل رد فعل إيجابي للمساكين

وزوجاتهم تجاه مجتمعهم. ويمكن تفسير هذه النتائج وفقاً لنظرية الدفاع الاجتماعي من حيث أن تفعيل الخلوة الشرعية في المجتمع يسهم في حماية نزلاء مراكز الإصلاح وزوجاتهم من الآثار الاجتماعية للسجن كما يسهم في وقايتهم من الانحرافات السلوكية، ويهدف إلى تهذيبهم وتأهيلهم وتوفير الرعاية الاجتماعية لهم للحيلولة دون إقدامهم على ارتكاب سلوكيات منحرفة، كما تفسر هذه النتائج وفقاً لنظرية التبادل الاجتماعي حيث يمكن اعتبار الخلوة الشرعية كتبادل منفعة بين الزوجين من حيث الأخذ والعطاء لإشباع الغريزة الجنسية للنزير وزوجته كواجب وحق لكل منهما، وقد توافقت هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت على أهمية الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين، حيث أشارت دراسة (Desy, et al,2020) أن توفير الاحتياجات الجنسية للنزلاء من خلال الخلوة الشرعية في السجون يسهم في ديمومة العلاقات الزوجية، وفي الحد من الطلاق والتفكك الأسري، وهو تأكيد لصون وكرامة القيم الإنسانية لأسر النزلاء، كما تتوافق النتائج مع دراسة (الفراية، ٢٠١٧) التي أظهرت أن الخلوة الشرعية تسهم في توطيد العلاقات الأسرية بين النزلاء وأسرتهم وتحمي الزوجات من الانحراف الجنسي. كما تتوافق النتائج مع دراسة (Schneller, 2015) والتي أظهرت أهمية تحقيق الحاجات النفسية للمسجونين للحد من التأثيرات السلبية للسجون على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للنزلاء وزوجاتهم.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما اتجاهات الزوجات نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في

## تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين في المراكز الإصلاحية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات  
المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المحور الثاني والمتعلق  
بقياس مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن النفسي لأسر  
المساجين في الجدول رقم (٥).

### جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى إجابات عينة الدراسة نحو  
فقرات مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
٦	تفعيل قانون الخلوة الشرعية يوفر الشعور بالراحة النفسية وقيمة الذات للنزلاء وزوجاتهم	4.349	0.73	1	مرتفع
١	تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في الحد من القلق النفسي لدى أسر النزلاء من خلال إعطائهم الفرصة للإنجاب	4.230	0.81	2	مرتفع
3	تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في الحد من الكبت الجنسي لدى النزلاء وزوجاتهم	4.011	0.93	3	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم بيبقي على تبادل مشاعر الحب والحنان التي من شأنها أن تحقق الأمن النفسي لدى النزير وزوجته	3.810	0.92	4	مرتفع
2	تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في عدم تعرض أسر النزلاء للضغوط النفسية مثل الشعور بالندم ومرارة الفشل في الحياة الزوجية	3.789	0.94	5	مرتفع
5	تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في منع انتشار الأمراض النفسية كالإحباط والاكتئاب والإدمان لدى النزير وزوجته	3.780	1.08	6	مرتفع
-	المستوى الكلي لمساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين	3.995	٧٨0.	-	مرتفع

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني في الجدول (٥) أن المستوى الكلي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين جاء بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة على جميع الفقرات (٣.٩٩٥) ، بانحراف معياري ( ٠.٧٨ )، وتكشف استجابات عينة الدراسة عن فقرات هذا المحور على أن الفقرة رقم (٦) قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية لاتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين بمتوسط حسابي (٤.٣٣٠) وقد نصت هذه الفقرة على " تفعيل قانون الخلوة الشرعية يوفر الشعور بالراحة النفسية وقيمة الذات للنزلاء وزوجاتهم "، يليها في الترتيب الثاني وبمستوى مرتفع الفقرة التي تنص على " تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في الراحة النفسية لدى أسر النزلاء من خلال إعطائهم الفرصة للإنجاب " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٤.٢٣٠)، أما في الترتيب الثالث فجاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على " تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في الحد من الكبت الجنسي لدى النزلاء وزوجاتهم " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٤.٠١١)، يليها في الترتيب الرابع وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (٤) التي تنص على " تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم بيبقي على تبادل مشاعر الحب والحنان التي من شأنها أن تحقق الأمن النفسي لدى النزلاء وزوجته " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٨١٠)، وفي الترتيب الخامس وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (٢) والتي تنص على " تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في تشكيل رد فعل إيجابي للمساجين وزوجاتهم



تجاه مجتمعهم " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٧٨٩). وفي الترتيب السادس والأخير وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني يسهم في منع انتشار الأمراض النفسية كالإحباط والاكتئاب والإدمان لدى النزلي وزوجته " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٧٨٠). ويلاحظ من الجدول (١٩) بأن الانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات مساهمة تفعيل قانون الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن النفسي لأسر المساجين قد تراوحت بين (١.٠٨-٠.٧٣) مما يشير إلى تقارب إجابات عينة الدراسة نحو فقرات هذا المحور.

وبالإشارة للنتائج السابقة يتضح تأكيد الزوجات من عينة الدراسة على أهمية تفعيل الخلوة الشرعية في المجتمع لتحقيق الأمن النفسي لأسر نزلاء المراكز الإصلاحية، ويمكن تفسير هذه النتيجة ووفقاً لنتائج الدراسة في أن تفعيل الخلوة الشرعية يعمل على زيادة الشعور بالراحة النفسية وقيمة الذات للنزلاء وزوجاتهم، ويسهم في الحد من القلق النفسي لدى أسر النزلاء من خلال إعطائهم الفرصة للإنجاب، وكذلك في الحد من الكبت الجنسي لدى النزلاء وزوجاتهم، وفي ديمومة علاقة الحب والحنان بين الزوجين، وفي عدم تعرض أسر النزلاء للضغوط النفسية مثل الشعور بالندم ومرارة الفشل في الحياة الزوجية، وفي الوقاية من انتشار الأمراض النفسية كالإحباط والاكتئاب والإدمان لدى النزلي وزوجته. ويمكن تفسير هذه النتائج وفقاً لنظرية الدفاع الاجتماعي من حيث أن تفعيل الخلوة الشرعية في المجتمع يسهم في وقاية نزلاء مراكز الإصلاح وزوجاتهم من الأمراض والآثار النفسية للسجن كما تسهم في توفير الراحة النفسية، وتهدف إلى تهذيب سلوكياتهم للحيلولة دون

شعورهم بالإحباط والفشل في الحياة الزوجية والإنجاب، كما تفسر هذه النتائج وفقاً لنظرية التبادل الاجتماعي حيث يمكن اعتبار الخلوة الشرعية كتبادل منفعة بين الزوجين من حيث الاخذ والعطاء لإشباع الحاجات النفسية للنزلاء كما أن التفاعل الاجتماعي يعمل على زيادة الشعور بالدافعية والحماس وتحقيق التكيف النفسي للنزلاء وزوجاتهم (معتوق، ٢٠١٤) ، وقد توافقت هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت على أهمية الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين، حيث اشارت دراسة (Desy, et al,2020) أن الخلوة الشرعية في السجون تقلل من الآثار النفسية للسجن، وهو تأكيد لصون وكرامة القيم الإنسانية لأسر النزلاء، كما تتوافق النتائج مع دراسة (الفراية، ٢٠١٧) التي أظهرت أن الخلوة الشرعية تسهم في منع انتشار الامراض النفسية كالإحباط والاكتئاب والادمان.

**النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما اتجاهات الزوجات نحو أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة؟**

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المحور الثالث والمتعلق بقياس أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في الجدول رقم (٦).

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	نشر الوعي بأهمية تطبيق الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني ضمن منظومة قيمية مجتمعية تسهم في تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني	4.190	0.88	1	مرتفع
2	نشر المعرفة والوعي بالأحكام الدينية للخلوة الشرعية في المجتمع الأردني تسهم في تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني	4.160	0.84	2	مرتفع
8	إجراء الفحص الطبي للزوجين قبل عقد الخلوة الشرعية في المراكز الإصلاحية للتأكد من خلوهما من الأمراض تسهم في تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني	3.850	0.88	3	مرتفع

اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلاء  
المحكومين من وجهة نظرهن

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
3	إن عدم توعية الأبناء من الجنسين حسب تطور أعمارهم بأهمية الحياة الزوجية، يمكن أن يقود إلى تبنيهم لاحقاً لنظرة خاطئة ومفاهيم قاصرة عن موضوع الخلوة الشرعية	3.790	0.75	4	مرتفع
5	اهتمام وسائل الإعلام بتتقيف أفراد المجتمع بأهمية الخلوة الشرعية بالنسبة لزوجات النزلاء تساهم في الحد من الانحرافات الجنسية في المجتمع الأردني	3.710	0.89	5	مرتفع
7	إحاطة الإجراءات المطبقة من قبل إدارة المراكز الإصلاحية بالسرية لعقد الخلوة الشرعية تسهم في تفعيلها في المجتمع الأردني	3.691	0.93	6	مرتفع
4	تشجيع مؤسسات المجتمع العاملة في مجال الأسرة لزوجات النزلاء بممارسة حقهن في الخلوة الشرعية تساهم في تفعيل هذا القانون	3.640	0.86	٧	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
6	أعتقد أن تقليل الإجراءات الإدارية المتخذة من قبل إدارة مراكز الإصلاح لتطبيق الخلوة الشرعية وبصورة نادرة تسهم في تفعيل هذا القانون	3.491	1.00	٨	متوسط
-	المستوى الكلي للأساليب والوسائل لتفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل	3.815	0.88	-	مرتفع

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني في الجدول (٦) أن المستوى الكلي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل جاء بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة على جميع الفقرات (٣.٨١٥) ، بانحراف معياري ( ٠.٨٨ )، وتكشف استجابات عينة الدراسة عن فقرات هذا المحور على أن الفقرة رقم (١) قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية لاتجاهات عينة الدراسة نحو أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل بمتوسط حسابي (٤.١٩٠) وقد نصت هذه الفقرة على " نشر الوعي بأهمية تطبيق الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني ضمن منظومة قيمية مجتمعية تسهم في تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني "، يليها في الترتيب الثاني وبمستوى مرتفع

الفقرة التي تنص على " نشر المعرفة والوعي بالأحكام الدينية للخلوة الشرعية في المجتمع الأردني تسهم في تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٤.١٦٠)، أما في الترتيب الثالث فجاءت الفقرة رقم (٨) والتي تنص على " إجراء الفحص الطبي للزوجين قبل عقد الخلوة الشرعية في المراكز الإصلاحية للتأكد من خلوهما من الأمراض تسهم في تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المجتمع الأردني " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٨٥٠)، يليها في الترتيب الرابع وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (٣) التي تنص على " إن عدم توعية الأبناء من الجنسين حسب تطور أعمارهم بأهمية الحياة الزوجية، يمكن أن يقود إلى تبنيهم لاحقاً لنظرة خاطئة ومفاهيم قاصرة عن موضوع الخلوة الشرعية " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٧٩٠)، وفي الترتيب الخامس وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " اهتمام وسائل الإعلام بتثقيف أفراد المجتمع بأهمية الخلوة الشرعية بالنسبة لزوجات النزلاء تساهم في الحد من الانحرافات الجنسية في المجتمع الأردني " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٧١٠). وفي الترتيب السادس وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (٧) والتي تنص على " إحاطة الإجراءات المطبقة من قبل إدارة المراكز الإصلاحية بالسرية لعقد الخلوة الشرعية تسهم في تفعيلها في المجتمع الأردني " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٦٩١). وفي الترتيب السابع وبمستوى متوسط الفقرة رقم (٧) والتي تنص على " تشجيع مؤسسات المجتمع العاملة في مجال الأسرة لزوجات النزلاء بممارسة حقهن في الخلوة الشرعية تساهم في تفعيل هذا القانون " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٦٤٠). وفي الترتيب

الثامن والأخير وبمستوى متوسط الفقرة رقم (٦) والتي تنص على " أعتقد أن تقليل الإجراءات الإدارية المتخذة من قبل إدارة مراكز الإصلاح لتطبيق الخلوة الشرعية وبصورة نادرة تسهم في تفعيل هذا القانون " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٤٩١). ويلاحظ من الجدول (١٩) بأن الانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل قد تراوحت بين (١.٠٠ - ٠.٧٥) مما يشير إلى تقارب إجابات عينة الدراسة نحو فقرات هذا المحور.

وبالإشارة للنتائج السابقة يتضح تأكيد الزوجات من عينة الدراسة على أهمية أساليب ووسائل تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل المقترحة وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني، ويمكن تفسير هذه النتيجة ووفقاً لنتائج الدراسة التي أكدت على أهمية نشر الوعي المجتمعي من خلال وسال الاعلام لتفعيل الخلوة الشرعية، ونشر المعرفة والوعي بالأحكام الدينية للخلوة الشرعية في المجتمع الأردني، وذلك لزيادة تقبل أفراد المجتمع للخلوة الشرعية واعتبارها حاجة ضرورية للنزلاء وأزواجهم مثل باقي الحاجات الإنسانية الأخرى كالطعام والشراب، كما أظهرت النتائج أن إحاطة الإجراءات المطبقة من قبل إدارة المراكز الإصلاحية بالسرية لعقد الخلوة الشرعية وتقليل الإجراءات الإدارية المتخذة من قبل إدارة مراكز الإصلاح لتطبيق الخلوة الشرعية تسهم في تفعيلها في المجتمع الأردني. ويمكن تفسير هذه النتائج وفقاً لنظرية الدور الاجتماعي من حيث أن تفعيل الخلوة الشرعية في المجتمع يحتاج زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع لتدعيم أداء المؤسسات الأمنية في المجتمع والقيام بدورها بصورة إيجابية وزيادة مستوى الثقافة المجتمعية الداعمة لتفعيل الخلوة

الشرعية في المجتمع، وعلى الجانب الآخر فان عدم القدرة على تشكيل الوعي بأهمية الخلوة الشرعية لدى الأفراد في المجتمع الاردني بسبب عدم قدرتها على تجاوز المعوقات التي تواجهها قد تسهم في تعطيل دور الخلوة الشرعية ما يجعل الأفراد في المجتمع أكثر عرضة للجريمة.

وقد توافقت هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت على أهمية الخلوة الشرعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأسري لأسر المساجين، حيث أشارت دراسة (Desy, et al,2020) أن تلبية الاحتياجات الجنسية للنزلاء في المراكز الإصلاحية من خلال توفير أماكن مخصصة تتوفر فيها شروط تحقيق الخلوة الشرعية.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع: ما اتجاهات الزوجات نحو معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الرابع للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المحور الرابع والمتعلق بقياس معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في الجدول رقم (٧).



جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات معوقات تفعيل قانون الخلوۃ الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
٨	ضعف اهتمام وسائل الاعلام بالتوعية بأهمية تفعيل قانون الخلوۃ الشرعية في المراكز الإصلاحية ودورها في الإصلاح والتأهيل	4.070	0.74	1	مرتفع
١	شعور الزوجة بالإحراج من الأهل والعاملين في مراكز الإصلاح إذا ترددت على أماكن تطبيق الخلوۃ الشرعية	3.871	0.78	2	مرتفع
7	خوف الزوجة من الوصمة من الجيران والأقارب إذا ترددت على مراكز الإصلاح لغرض تطبيق الخلوۃ الشرعية	3.821	0.96	3	مرتفع
3	نظرة المجتمع المشككة بعفة الزوجة في حال الحمل والإنجاب خلال فترة وجود زوجها في مركز الإصلاح والتأهيل	3.790	0.81	4	مرتفع

اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلاء  
المحكومين من وجهة نظرهن

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
9	الاعتقاد بعدم توافر الأماكن المناسبة لإقامة العلاقة الحميمة بين الزوجين في مراكز الإصلاح والتأهيل أو خارجها	3.751	0.79	5	مرتفع
2	تفعيل قانون الخلوة الشرعية يُشكل انتهاكاً لحياء المرأة وعفتها وكرامتها من وجهة نظر المجتمع.	3.740	٧٧0.	6	مرتفع
10	رفض الأسر في المجتمع السماح لبناتهم من زوجات النزلاء ممارسة الخلوة الشرعية خوفاً من الانتقادات من الأصدقاء والأقارب	٧٣٨3.	1.08	٧	مرتفع
5	أنماط التنشئة الاجتماعية التقليدية الخاطئة عن أهمية الجنس للفرد وأنه غريزة أساسية للفرد كالطعام والشراب	3.731	1.02	٨	مرتفع
6	النظرة القاصرة لأفراد المجتمع الأردني للعلاقة الجنسية بين الزوجين أوجدت فهماً خاطئاً لتفعيل قانون الخلوة الشرعية	3.620	0.93	٩	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	المصطلح الدال على "الخلوة الشرعية" بوضعه الحالي لا يساعد على تفعيلها ومن الأفضل أن يتم تغييره إلى مصطلح آخر مثل (يوم عائلي).	3.532	1.07	١٠	متوسط
-	المستوى الكلي لمعوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل	3.766	٩١٠.	-	مرتفع

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع في الجدول (٧) أن المستوى الكلي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل جاء بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة على جميع الفقرات (٣.٧٦٦)، بانحراف معياري (٠.٩١)، وتكشف استجابات عينة الدراسة عن فقرات هذا المحور على أن الفقرة رقم (٨) قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية لاتجاهات عينة الدراسة نحو معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل بمتوسط حسابي (٤.٠٧٠) وقد نصت هذه الفقرة على "ضعف اهتمام وسائل الاعلام بالتوعية بأهمية تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المراكز الإصلاحية ودورها في الإصلاح والتأهيل"، يليها في الترتيب الثاني وبمستوى مرتفع الفقرة التي تنص على "شعور الزوجة بالإحراج من الأهل والعاملين في مراكز الإصلاح إذا ترددت على أماكن

اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلاء  
المحكومين من وجهة نظرهن

تطبيق الخلوة الشرعية " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٨٧١)، أما في الترتيب الثالث فجاءت الفقرة رقم (٧) والتي تنص على " خوف الزوجة من الوصمة من الجيران والأقارب إذا ترددت على مراكز الإصلاح لغرض تطبيق الخلوة الشرعية " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٨٢١)، يليها في الترتيب الرابع وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (٣) التي تنص على " نظرة المجتمع المشككة بغفة الزوجة في حال الحمل والإنجاب خلال فترة وجود زوجها في مركز الإصلاح والتأهيل " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٧٩٠)، وفي الترتيب الخامس وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " الاعتقاد بعدم توافر الأماكن المناسبة لإقامة العلاقة الحميمة بين الزوجين في مراكز الإصلاح والتأهيل أو خارجها " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٧٥١). وفي الترتيب السادس وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (٢) والتي تنص على " تفعيل قانون الخلوة الشرعية يُشكل انتهاكاً لحياء المرأة وعفتها وكرامتها من وجهة نظر المجتمع " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٧٤٠). وفي الترتيب السابع وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (١٠) والتي تنص على "شعور زوجات النزلاء بالإحباط والخوف على مستقبل أبنائها" وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٧٣٨). وفي الترتيب الثامن وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " أنماط التنشئة الاجتماعية الخاطئة عن أهمية الجنس للفرد وأنه غريزة أساسية للفرد كالتعام والشراب " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٧٣١). وفي الترتيب التاسع وقبل الأخير وبمستوى مرتفع الفقرة رقم (٦) والتي تنص على " النظرة القاصرة للعلاقة بين الزوجين أوجدت فهماً خاطئاً لتفعيل قانون الخلوة

الشرعية " وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٦٢٠). وفي الترتيب العاشر والأخير وبمستوى متوسط الفقرة رقم (٤) والتي تنص على " المصطلح الدال على "الخلوة الشرعية" بوضعه الحالي لا يساعد على تفعيلها ومن الأفضل أن يتم تغييره إلى مصطلح آخر مثل (يوم عائلي)" وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهات عينة الدراسة عليها (٣.٥٣٢). ويلاحظ من الجدول (١٩) بأن الانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل قد تراوحت بين ( ١.٠٧ - ٠.٧٤ ) مما يشير إلى تقارب إجابات عينة الدراسة نحو فقرات هذا المحور.

وبالإشارة للنتائج السابقة يتضح تأكيد الزوجات من عينة الدراسة على أهمية معوقات تفعيل قانون الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني، ويمكن تفسير هذه النتيجة ووفقاً لنتائج الدراسة التي أكدت على وجود العديد من المعوقات التي تواجه تفعيل الخلوة الشرعية وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع الأردني، ووفقاً لنتائج الدراسة يتضح أن من أهم هذه المعوقات يتمثل في النظرة القاصرة للعلاقة الجنسية بين الزوجين، وشعور الزوجة بالإحراج من الأهل والعاملين في مراكز الإصلاح إذا ترددت على أماكن تطبيق الخلوة الشرعية، كما أن أنماط التنشئة الاجتماعية الخاطئة حول الحياة الجنسية للفرد وأهميتها، وضعف اهتمام وسائل الاعلام بالتوعية بأهمية تفعيل قانون الخلوة الشرعية في المراكز الإصلاحية ودورها في إصلاح النزول. ويمكن تفسير هذه النتائج وفقاً لنظرية الوصم الاجتماعي من حيث خوف النزول أو الزوج من الوصم الاجتماعي من قبل الزملاء أو الاقارب في حال ممارسته لحقه في الخلوة

**اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلاء  
المحكومين من وجهة نظرهن**

الشرعية، من أفراد المجتمع، وقد توافقت هذه النتائج مع دراسة (Schneller, 2015) التي أكدت على وجود معوقات تواجه تطبيق الخلوة الشرعية، وأشارت دراسة (ابو حميدة، ٢٠١٢) على ضرورة تجاوز المعوقات القانونية التي تؤثر سلباً على تحقيق الخلوة الشرعية لكافة نزلاء المراكز الإصلاحية التي تزيد فترة محكوميتهم عن اربع شهور

## التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، تم صياغة التوصيات التالية:

- ١) زيادة اهتمام مراكز الإصلاح والتأهيل بتسهيل تطبيق الخلوة الشرعية وتهيئة أماكن مناسبة لعقدتها.
- ٢) إحاطة إجراءات تطبيق الخلوة الشرعية بالسرية التامة وطلبها عبر تطبيق إلكتروني بمعزل عن التدخلات الوجيهة.
- ٣) دعم سبل الاتصال والتواصل بين النزلاء وأسرههم لتعميق أواصر العلاقات لتشكيل حافراً لتفعيل تطبيق الخلوة الشرعية.
- ٤) اهتمام وسائل الاعلام بتوضيح أهمية تفعيل الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل وأهميتها في الوقاية والحد من الانحرافات السلوكية للنزلاء وزوجاتهم.
- ٥) إجراء المزيد من الدراسات المعمقة لإيجاد حلول للمعوقات التي تواجه تفعيل الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.
- ٦) التركيز على توثيق زيارات الزوجة للمراكز الإصلاحية لممارسة الخلوة الشرعية، لحفظ حقها وحمايتها من نظرة المجتمع السلبية، خاصة إذا تم الحمل في هذه الفترة.

## قائمة المراجع

### أ-المراجع العربية

ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل (٢٠١٠) لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ط٢، بيروت، لبنان.

أبو حميدة، عبد الحافظ يوسف عليان (٢٠١٢) حق السجين في الخلوة الشرعية دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الأردني، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاسلامية، المجلد (٢٠)، العدد (١)، ص ٨٥-١٠٩.

أبو زيد، نايل ممدوح (٢٠١١) اصلاح النزلاء في المؤسسات الحكومية من منظور الكتاب والسنة، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، مجلد (٩)، عدد (٤)، ص ٧، جامعة ال البيت، المفرق، الأردن.

أبو صيام، عبد اللطيف عبد الرؤوف (٢٠١٤) اهم المشكلات التي تواجه السجناء -دراسة ميدانية لمراكز الاصلاح والتأهيل الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

أبو غبوش، ريهام والوريكات، عايد (٢٠١٧) المشكلات التي يواجهها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل واحتياجاتهم في الأردن، مجلة دراسات وأبحاث، العدد ٢٦، جامعة الحلقة، الجزائر.

البشير، هيفاء (٢٠١٣) دور المرأة الأردنية في تنمية المجتمع، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.



الجعيد، سفير بن مسفر (٢٠٠٨) تقييم الخلوة الشرعية لنزلاء السجون، دراسة ميدانية على سجون محافظة الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الجعيد، نورة عايض صالح (٢٠١٦) الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأسر السجناء، دراسة اجتماعية لبعض أسر السجناء دراسة اجتماعية لبعض أسر السجناء في مدينة جدة، مجلة الطفولة والتربية، المجلد ٨، العدد ٢٨، جامعة الإسكندرية، مصر.

الخليفة، عبد اللطيف (٢٠١٦) سيكولوجية الاتجاهات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

دريس، زيد عبدالله (٢٠٠٧) الخدمات المقدمة من اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم لأسر السجناء واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

رشوان، حسين (٢٠١٦). التغيير الاجتماعي والمجتمع، سلسلة كتب علم الاجتماع، جامعة الإسكندرية، مصر.

السلمان، علي بن عبدالله، (٢٠١٣) واجبات السجين في النظام السعودي: دراسة تأصيلية مقارنة رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

السالموطي، نبيل (٢٠١٧). علم اجتماع العقاب، الجزء الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، السعودية.

السيد، عبد اللطيف (٢٠١٤) علم النفس الاجتماعي المعاصر، ط٣، ابتراك  
للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

الشاذلي، فتوح (٢٠٠٢). علم الإجرام العام، دار المطبوعات الجامعية،  
الإسكندرية، مصر.

صديق، حسين (٢٠١٨) الاتجاهات من منظور علم الاجتماع، مجلة جامعة  
دمشق، المجلد (٢٨)، العدد (٤)، ص ص ٢٩٩ - ٣٢٥، دمشق،  
سوريا.

طالب، أحسن (٢٠٠٢). الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار  
الزهراء للنشر والتوزيع، ط٢، الرياض، السعودية.

الفرايه، معن رمضان (٢٠١٧).العوامل الاجتماعية والثقافية والخدماتية  
المؤدية الى ندرة ممارسة حق الخلوة الشرعية لنزلاء مراكز الاصلاح  
والتأهيل الاردنية من وجهة نظر القضاة النظاميين والاساتذة المحامين  
في محافظة الكرك، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، عمان، الاردن .

القريشي، ناصر حسين (٢٠١٥) المداخل النظرية لعلم الاجتماع، دار صفاء  
للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

المدحاني، سعيد بن سعد، (٢٠١٢) مؤشرات جودة الخدمات التي تقدمها  
المديرية العامة للسجون من وجهة نظر النزلاء-دراسة ميدانية على  
سجون محافظة الطائف، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الامنية  
،الرياض، السعودية .

مديرية الأمن العام (٢٠٢٠) تقرير حالات الخلوة الشرعية في مراكز الإصلاح  
والتأهيل، إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، عمان، الأردن.

معتوق، جمال (٢٠١٤) مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار الكتاب الحديث، مسقط، سلطنة عمان.  
نجم، محمد صبحي (٢٠١١) أصول علم الإجرام وعلم العقاب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.  
الوريكات، عايد عواد (٢٠١٣)، نظريات علم الجريمة، ط ٢، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

### ب-المراجع الأجنبية:

- Aykers. Roland (2000) **Criminological Theories: Introduction and Evaluation**, 3rd Edition, Roxbury publishing Company,
- Bruce J. Biddle and Edwin J. Thomas. (1976) Role Theory: Concepts and Research " **International Journal of Group Psychotherapy**, 17(3), pp. 404–405 Published online: 29 Oct 2015, <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00207284.1967.11643041?src=recsys>
- Desy Maryani, Nur Rochaeti, Nyoman Serikat (2020) Fulfilling The Sexual Needs To Increase The Mental Health Of Prisoners In Penitentiary Institution, **Sys Rev Pharm** 2020;11(12):856-858.
- Schneller, D., (٢٠١٥) Prisoners Family, Study of Some Social and Psychological Effects on Incarnations on Family on Negro Prisoners, **Criminology**, Vol. 6, No 12, PP 121-176.

اتجاهات الزوجات الأردنيات نحو ضرورة تفعيل قانون الخلوة الشرعية المنزلاء  
المحكومين من وجهة نظرهن

---